

سعيد والإخوان وبينهما السراج



في غرب ليبيا المتآخم لحدود بلاده، من واقع مؤسف لا يدل عن وجود حكومة شرعية فاعلة، وقادرة على حماية شعبها. أساس القضية أن هناك من التونسيين من يرون أن مصيرهم مرتبط بسطوة اردوغان وسيطرة إخوان ليبيا على الحكم، تماما كما رأوا مصطلحتهم عام 2011 في تدخل الناتو وتدمير الدولة الليبية، وكما اعتقدوا أن مصطلحتهم في تدخل عسكري مماثل في سوريا، ويرون أن مصطلحتهم في أن تنهار مصر وتعم الفوضى في أي بلد لا يخضع لحكم الإخوان أو لا يضع يده في يد اردوغان.

حقيقة ما يدور في الساحة الليبية وخاصة من خلال الفعاليات الاجتماعية التي ترفض في أغلبها حكومة السراج ومشروع الإخوان والتدخل التركي، بل وترى أن الغرب الليبي يعيش حاليا في ظل دكتاتورية حكومة غير معتمدة، وميليشيات منغلقة، ومرتبقة وأقربين. وسعيد عندما تحدث عن شرعية الوفاق، تحدث بلغة أستاذ القانون الدستوري، ولكن قبل ذلك بلغة السياسي غير المناور، والذي لا يعمل على تزييف الوقائع وتزوير الحقائق لحسابات بعينها، وهو من موقعه كرئيس لمجلس الأمن القومي لديه كل المعطيات عما يدور

أعضاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وعدهم تسعة على أي قرارات، بينما نرى المجلس الحالي قد فقد أربعة من أعضائه، ولم يبق فيه إلا السراج وممثلو الإخوان والجماعة المقاتلة؛ فهل يمكن مثلا قبول قرارات مصرية كدعوة تدخل عسكري أجنبي دون نصاب قانوني؟ إن الغنوشي ومن يدورون في فلك مشروع اردوغان، ممن يتهمون القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر بأنه انقلابي، لا يعترفون بان أول انقلاب حقيقي قد قاده الإخوان على نتائج انتخابات 2014 من خلال عملية فجر ليبيا الإرهابية التي أحرقت الزرع والضرع، وطردت الحكومة المنتخبة، قبل تشكيل حكومة بديلة عنها، ما اضطر المجتمع الدولي إلى إبرام اتفاق الصخيرات. ثم كان الانقلاب الثاني عندما قرر الإخوان وحلفاؤهم المحليون الانشقاق عن مجلس النواب المنتخب، والوقوف وراء حكومة، غير منتخبة وغير مكرمة برلمانيا، اختارت الاحتفاء بالميليشيات الإرهابية بدل أن تحمل على حلها، كما نص على ذلك الاتفاق السياسي، قبل أن تستدعي تدخل أجنبي بواسطة مرتزقة أجنبي، من خلال مذكرة تفاهم وقعها فايز السراج منفردا تنفيذًا لأوامر الإخوان وأمر الحرب بهدف التصدي للجيش الوطني الحاصل على شرعية البرلمان المنتخب.

إن دفاع الإخوان عن الشرعية الزائفة لحكومة السراج ينطلق من مبدأ التضامن الأيديولوجي والتنظيمي والصلبي، وليس له أسس دستورية ولا قانونية ولا شعبية، وهو ما يدركه قيس سعيد الذي يبدو أنه مطلع على

البرلمانية، وقد تجاوزت بكثير مدة ولايتها المحددة بعام، ومدة العام الإضافي، ولم تحظ بتزكية مجلس النواب، واكتفت بالاعتماد على وزراء مفوضين، وخرقت الاتفاق في ما يتعلق بضرورة موافقة البرلمان على القرارات والتسميات. وتنص اتفاقية الصخيرات، في المبادئ الحاكمة للاتفاق، على الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترايبية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية، ورفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية الليبية. وبحسب نص المادة الثالثة الخاصة بتشكيل الحكومة التي تنص على أن "يقدم رئيس مجلس الوزراء، خلال مدة أقصاها شهر من إقرار هذا الاتفاق، قائمة كاملة متوافقة عليها بأعضاء حكومة الوفاق الوطني وبرنامج عملها لمجلس النواب، لاعتمادها بالكامل ومنحها الثقة، واعتماد برنامجها وفقا للإجراءات المقررة قانونا خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديمها إلى المجلس".

إلى المادة الثامنة من الاتفاق فتتضمن من بين بنودها عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب، بينما تقول المادة 13 "يتولى مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وسحبها وفقا لبنود هذا الاتفاق، واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية". وماذا سيقول المدافعون عن الشرعية الوهمية لحكومة الوفاق بخصوص البند الثالث الذي ينص على ضرورة إجماع

في ليبيا، فالنهضة وحلفاؤها يرون أن المقصود الفعلي هو مشروع اردوغان في المنطقة، والذي جاء بعد اتفاق مشكوك في شرعيته مع فايز السراج، وما يجري حاليا في المنطقة وعلى مستوى العالم، هو محاولة تجييش الرأي العام لدعم تدخل تركي سافر في بلد عربي، ضمن مخطط يعتقد الإخوان في ما بينهم أن هدفه الأساسي هو إرساء مشروع الخلافة السادسة، الذي أثار سخرية التونسيين عندما بشر به القيادي السابق في حركة النهضة حمادي الجبالي، بعد فوز الحركة بالمركز الأول في انتخابات المجلس التشريعي في أكتوبر 2011.

يقف في صف حكومة الوفاق عندما قال إن شرعيته مؤقتة، ولم يقل إن شرعيته منتهية منذ فترة، بل إنها لم تكن الشرعية الشعبية ولا الدستورية ولا

يعتقد أن الرئيس قيس سعيد كان يقف في صف حكومة الوفاق عندما قال إن شرعيته مؤقتة، ولم يقل إن شرعيته منتهية منذ فترة، بل إنها لم تكن الشرعية الشعبية ولا الدستورية ولا

يعتقد أن الرئيس قيس سعيد كان يقف في صف حكومة الوفاق عندما قال إن شرعيته مؤقتة، ولم يقل إن شرعيته منتهية منذ فترة، بل إنها لم تكن الشرعية الشعبية ولا الدستورية ولا

مواقف الإمارات القومية واختطاف الحقائق

المواجهة حفاظا على الدولة العربية وأمنها. الشيء الذي يجب أن يكون واضحا لتيارات الإسلام السياسي، وخاصة الإخوان المسلمين الذين يقودون تلك الحملات الإعلامية، أن دولة الإمارات اتخذت على نفسها عهدا بالوقوف مع المجتمعات العربية ومع المخلصين من أبنائها، حتى لو هوجمت، لأن التاريخ يسجل المواقف الوطنية.

منذ أن اجتاحت العالم العربي موجة "الفوضى الخلاقة"، والقيادة السياسية في دولة الإمارات تعلن بشكل واضح أنها لن تقبل على الإطلاق المساس بالتراب العربي، ولن تتهاون أو تتردد في التصدي بكل قوة ووضوح لأي محاولة يمكن أن تؤثر من قريب أو بعيد على الأمن القومي العربي، ومسألة الانزعاج وتهيج الرأي العام العربي من قبل الأذرع التركية والإيرانية إنما هي "الصراخ على قدر الألم"، الذي تسببه المواقف الوطنية الإماراتية.

هناك التزام مريح بين الحملات الإعلامية الموجهة ضد دولة الإمارات في الدول العربية، وبين صحة المواقف الوطنية لبعض الشخصيات السياسية لاسترجاع الدولة الوطنية والدفاع عن جر البلاد إلى مواقف تضر بها، وكما كانت المواقف الوطنية، سواء في تونس أو مصر أو اليمن، تحقق نتائج إيجابية على الأرض، ازدادت معها الحملات المفضضة ضد الإمارات. وهو التزام يوضح العلاقة بين الدولة الوطنية الحق، وبين المساعي الإماراتية لمنع سياسات تخريبية فيها.

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

إبعاد أصحاب الأجنحة السياسية المغلفة بالدين، الذين يحاولون خلال هذه الأيام في تونس القضاء على التجربة المدنية التي كانت نموذجا للتسامح والتنمية، إلا أنها حماقة خطيرة يمكن أن تطيح بكل المجتمعات العربية التي تعاني من "هشاشة" سياسية بفعل هؤلاء المخربين.

وربما يتصاعد الأمر لأن تفقد كل القضايا العربية والإسلامية حتى مجرد التعاطف معها ويبدو لي أنها بدأت تحدث مع قضية العرب الأساسية القدس وهي مسألة خطيرة جدا وجب التحذير منها.

منذ أن اجتاحت العالم العربي موجة "الفوضى الخلاقة"، والقيادة السياسية في دولة الإمارات تعلن بشكل واضح أنها لن تقبل على الإطلاق المساس بالتراب العربي، ولن تتهاون أو تتردد في التصدي بكل قوة ووضوح لأي محاولة يمكن أن تؤثر من قريب أو بعيد على الأمن القومي العربي، ومسألة الانزعاج وتهيج الرأي العام العربي من قبل الأذرع التركية والإيرانية إنما هي "الصراخ على قدر الألم"، الذي تسببه المواقف الوطنية الإماراتية.

هناك التزام مريح بين الحملات الإعلامية الموجهة ضد دولة الإمارات في الدول العربية، وبين صحة المواقف الوطنية لبعض الشخصيات السياسية لاسترجاع الدولة الوطنية والدفاع عن جر البلاد إلى مواقف تضر بها، وكما كانت المواقف الوطنية، سواء في تونس أو مصر أو اليمن، تحقق نتائج إيجابية على الأرض، ازدادت معها الحملات المفضضة ضد الإمارات. وهو التزام يوضح العلاقة بين الدولة الوطنية الحق، وبين المساعي الإماراتية لمنع سياسات تخريبية فيها.

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

إبعاد أصحاب الأجنحة السياسية المغلفة بالدين، الذين يحاولون خلال هذه الأيام في تونس القضاء على التجربة المدنية التي كانت نموذجا للتسامح والتنمية، إلا أنها حماقة خطيرة يمكن أن تطيح بكل المجتمعات العربية التي تعاني من "هشاشة" سياسية بفعل هؤلاء المخربين.

وربما يتصاعد الأمر لأن تفقد كل القضايا العربية والإسلامية حتى مجرد التعاطف معها ويبدو لي أنها بدأت تحدث مع قضية العرب الأساسية القدس وهي مسألة خطيرة جدا وجب التحذير منها.

منذ أن اجتاحت العالم العربي موجة "الفوضى الخلاقة"، والقيادة السياسية في دولة الإمارات تعلن بشكل واضح أنها لن تقبل على الإطلاق المساس بالتراب العربي، ولن تتهاون أو تتردد في التصدي بكل قوة ووضوح لأي محاولة يمكن أن تؤثر من قريب أو بعيد على الأمن القومي العربي، ومسألة الانزعاج وتهيج الرأي العام العربي من قبل الأذرع التركية والإيرانية إنما هي "الصراخ على قدر الألم"، الذي تسببه المواقف الوطنية الإماراتية.

هناك التزام مريح بين الحملات الإعلامية الموجهة ضد دولة الإمارات في الدول العربية، وبين صحة المواقف الوطنية لبعض الشخصيات السياسية لاسترجاع الدولة الوطنية والدفاع عن جر البلاد إلى مواقف تضر بها، وكما كانت المواقف الوطنية، سواء في تونس أو مصر أو اليمن، تحقق نتائج إيجابية على الأرض، ازدادت معها الحملات المفضضة ضد الإمارات. وهو التزام يوضح العلاقة بين الدولة الوطنية الحق، وبين المساعي الإماراتية لمنع سياسات تخريبية فيها.

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

يبدو أن هناك خللا أصاب عقول ونفوس البعض من الشعوب العربية، خاصة من يحملون أفكارا مشوشة عما تقوم به كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، وتعكس من خلالها مواقف وطنية وقومية عربية في مواجهة طموحات ومشروعات دول إقليمية وعلى رأسها إيران وتركيا.

أقول هذا بعد رصد العديد من الانتقادات وحملات الشتائم، التي يطلقها بعض الإعلاميين ممن يحسبون على أنهم قادة الرأي العام، إما باسمائهم الصريحة أو الوهمية في وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف خدمة الأجنحة الإيرانية والتركية، والغريب أنهم يدافعون عن الدولتين بحماس وكانهم من مواطنيها مع أنهم يرون كيف تتسبب سياسات هاتين الدولتين في قتل الإنسان العربي، مثلما يحدث في العراق وسوريا وليبيا.

هذه المواقف الغريبة التي تعمل على تشويش المواقف الوطنية العربية، إن دلت على شيء، فهي تدل على أن هناك خللا في عقولهم، وأن هذا الخلل اعلمهم عن رؤية حقيقة مواقف القيادة الإماراتية التي تبنت نهج الوضوح والشفافية والمواجهة الصريحة، دفاعا عن الحقوق العربية، وراهننت على الإنسان العربي الوطني، وهم الأغلبية مقابل من قبلوا أن يكونوا جنودا لمشاريح الآخرين، الذين (ربما) افتقدوا القدرة على التمييز بين عدو وصديق.

انتباه المواطن العربي للمخاطر الاستراتيجية التي تشكلها كل من إيران وتركيا على أمن الدولة الوطنية والأمن القومي العربي، لا يرقى إلى الدرجة التي تخطنان تحرك إماراتي للحفاظ على الدولة الوطنية العربية، باتت جزءا من العادة والمألوف، ولن أكون مبالغا إن قلت إنهم يرون من خلال المفاضلة والمقارنة، أن هاتين الدولتين أفضل من كل الدول العربية، وليس الإمارات حسب.

لا يمكن وصف هذه المواقف المشكوك فيها، وتعبئة الرأي العام العربي ضد دول عربية ترى في تقوية الدولة الوطنية من خلال

أردوغان لا يقل سوءا عن إيران

حوض البحر الأبيض المتوسط بما يهدد أمن واقتصاد الدولة المصرية وينزعها في حلقها من مستقبل الغاز في المنطقة.

وتمارس اليوم تهديدا سافرا مصر من قلب دولة عربية أخرى، انتهكت سيادتها، واستغلت علاقتها غير المتكافئة مع حكومة ذات شرعية مستهلكة لتمير مشروعها، وكانت جامعة الدول العربية قد رفضت في اجتماع طارئ بشأن ليبيا كافة التدخلات الأجنبية "غير الشرعية"، وعنت به تركيا أكثر من غيرها، لتسارع قطر إلى التحفظ وتدخل وزير خارجيتها السابق، حمد بن جاسم، ليقفل من شأن الجامعة العربية ويعطّل بعدم جدارتها لفعل شيء.

العراق لم يامن مكر جاره التركي، وكانت الحكومة السعودية قد جددت عبر مجلس وزرائها هذا الأسبوع إدانتها وشجبها للعنوان التركي والإيراني على الأراضي العراقية، ووصفته بأنه تدخل مرفوض في شأن دولة عربية، وانتهاك سافر لأراضيها، وتهديد للأمن العربي والإقليمي، ومخالفة صريحة للمبادئ والمواثيق الدولية.

لقد تحول دور تركيا في سوريا من معين للشعب السوري إلى مستفيد من الحرب القائمة هناك، باستثمار أوقاته وإبرام صفقات مفيدة مع روسيا وإيران أو استخدام اللاجئين فزاعة في وجه دول الاتحاد الأوروبي، ثم المقاتلين وشباب سوريين كجنود في المعارك الليبي ومرتزقة تحت راية الأجنحة التركية. وفي اليمن تغيرت نبرة الأتراك، وأداروا دفة الدعاية السوداء ضد التحالف العربي وكالوا له الانتهاكات، ثم تاملت أنقرة مع الدوحة لشق صف الحكومة اليمنية، واستثمار بقايا الإخوان المسلمين من التجمع اليمني للإصلاح للتشويش على جهود الخروج باليمن من مأزقه، واستخدمت لافتة المساعدات الإنسانية كغطاء أخلاقي لإعادة انتشار الوجود التركي على سواحل البحر الأحمر والمضائق الاستراتيجية اليمنية.

لقد أمعن اردوغان ونظامه في التدخل بالشؤون العربية، وإن كان حال العرب مترددا، والعمل العربي المشترك مشلولا، فإن المجلس الوزاري للجامعة العربية استعاد بعض الأمل بإعلان عدم قبوله بتهميش الدور العربي في قضايا العرب، وأن الصوت العربي سيكون حاضرا وقويا في هذه المرحلة الصعبة ولن يسمح بأن يملا الفراغ الجموح الإقليمي أو الطموح الدولي.

عمر علي البديوي
صحافي سعودي

كشف النظام التركي بقيادة اردوغان عن سياسته وطامعه في المنطقة العربية، وهو إن لم يستخدم الميليشيات المدججة بالطائفية والموت كما فعلت إيران بفجاجة، فإنه يستخدم دعاية تبدو ناعمة لكنها مفخخة، لتمهيد طريق جحافل العسكرية وشركاته الانتهازية لتبسط نفوذها وتغزو حضورها وتستنزف مقدرات الشعوب العربية.

يفعل ذلك مع كامل الدعم والتأييد والترويج لرمزيته من قلة عربية ارتفعت له كفريا ومصريا، على نحو ما فعلت قطر التي تقدم الضمانات المالية المفتوحة لتمويل خطواته وتتفكك بالداية له وخدمة أجنحته.

لقد رمى اردوغان بكل ثقله التوسعي، تعويضا عن الأبواب التي أغلقت في وجهه من الاتحاد الأوروبي، على كاهل المنطقة العربية بعد أن أوهنتها سنوات التقفنت المصطنع، وخلقت ثغرات نفذت منها أنقرة إلى العالم العربي، سلوك متهور وغير محسوب نقل تركيا من سياسة الصفر مشاكل إلى بؤر من الصراعات التي شاركت في صنعها وإشغالها لاحقا.

لنتفحص قائمة المناسبات التي حملت تركيا على إبداء دور سلمي في عدد من الملفات العربية، وكانت خلالها عمالا لتبديد فرص السلام والاستقرار وابعاء على الفوضى، بتغليب الجماعات المؤدلجة التي تدعن لرمزيته وتستجيب لأجندته، مستفيدة في ذلك من المناخ الذي تخلقه جماعة الإخوان المسلمين وراعيته في الدوحة والاستثمار في فراغ الدولة وتعنت بعض أفراد المجتمعات العربية البسيطة والمأخوذة ببريق شعارات الدين الحركي.

لعبت تركيا اردوغان دورا سلبيا في أزمة قطر، وشجعت الدوحة على الاستمرار في مكاربتها وحركت مدرعاتها إلى قلب العاصمة الخليجية، متذرعة بمخاطر متوهمة عن الغزو والانقلاب والتهديد الوجودي لتنفذ منه إلى قلب الجزيرة العربية.

قبل ذلك في مصر، بإثارة الكثير من الغبار في وجه الاستقرار والسلم الأهلي، وتشجيع بقايا جماعة الإخوان المسلمين للتآلب على الحكومة وتمويل حملات التشويه والإساءة، وأخيرا بالتدخل في